



ألقي القبض، بصورة غير مشروعة على المئات من النشطاء السياسيين والمدونين والمتظاهرين المسلمين، خلال شهر آذار / مارس 2011 مع انتفاضة موجة الاحتجاجات المسلمة التي شهدتها سوريا. وفي هذا المضمار تعرّب الكرامة عن مخاوفها البالغة إزاء سلامتهم البدنية والنفسية، نظراً لما يتعرضون له من خطر التعذيب وسوء المعاملة من قبل عناصر الأمن السوري. ومع تصاعد التوتر في أرجاء سوريا، تواصل قوات الأمن استهدافها المتظاهرين المسلمين، من خلال اللجوء إلى تدابير عنيفة، أحياناً قاتلة.

في يوم 30 آذار / مارس 2011، قدمت الكرامة 301 حالة من حالات الاعتقال التعسفي ([تحميل قائمة الأسماء في صيغة ملفات بي دي إف](#))، في سياق الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البلاد، إلى المقرر الخاص الأمممي المعنى بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، كما أنها أرسلت نسخة من هذه الحالات إلى المقرر الخاص الأمممي المعنى بالتعذيب. وبذلك تطالب الكرامة بضرورة تدخل الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لدى الحكومة السورية.

وبناءً عليه، تطلب الكرامة من السلطات السورية القيام بما يلي:

1. تصحح هذه الموضعية عن طريق الإفراج عن المعتقلين الذين ألقي عليهم القبض خلال الاحتجاجات؛
2. اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المسؤولين عن احتجاز المتظاهرين المسلمين بصورة تعسفية
3. كفالة احترام حق المتظاهرين في حرية التعبير والمجتمع.

وتتجدر الإشارة أنه منذ شباط / فبراير 2011، انطلقت موجة من الاحتجاجات المسلمة عبر الأراضي السورية، حيث تحورت المطالبات حول إلغاء قانون الطوارئ والتحقيق في الفساد المستشاري داخل الحكومة. وقد أودت الاحتجاجات التي جرت في بلدتي درعا والاذقية بحياة العديد من الأشخاص في أرجاء سوريا.

وتفيد مصادر سورية، أنه تم أيضاً القبض على مئات الأشخاص بصورة تعسفية في جميع أنحاء سوريا، بسبب مشاركتهم المزعومة في الاحتجاجات، كما تم استهداف مجموعات لأنها وزعت منشورات ونشر المعلومات على الفيس بوك. وبينما يسعى المتظاهرون إلى تحسين وضعية حقوق الإنسان في سوريا، جاء رد فعل السلطات السورية عن طريق اتخاذها تدابير قمعية على نحو منهجي ومتواصل.

كما تم القاء القبض على عدد من الأشخاص بسبب رفضهم المشاركة في المظاهرات المؤيدة للحكومة التي جرت في 29 آذار / مارس 2011. وتشهد سوريا انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، حيث سجلت المنظمات غير الحكومية نمط منهجي لانتهاكات حقوق الإنسان

على نطاق واسع، لا سيما في السنوات الأخيرة، في شكل انقضاض السلطات بصرامة على حرية التعبير. وإن هذه التدابير القمعية تشكل انتهاكاً واضحاً للมาدين 19 و 21 من المعهد الدولي المختص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك للمادة 39 من الدستور السوري.

وفي ضوء ذلك، تدين الكراهة أعمال العنف التي تمارسها السلطات السورية ضد المتظاهرين المسلمين وتواصل في الوقت ذاته دعوتها الموجهة إلى النظام السوري إلى احترام الاحتياجات الإسلامية. ويتعين، في الأيام والأسابيع المقبلة، على هيئات حقوق الإنسان المأتمية ذات الصلة، اتخاذ الخطوات المازمة لمنع تكرار المزيد من العنف وعمليات الاعتقال التعسفي من قبل السلطات السورية ضد المتظاهرين المسلمين.